



## الحكومة العراقية تتخطى أمام انتفاضة الشباب

3ص

## عدنان الباجه جي أيقونة الدبلوماسية العراقية

13ص

## الغوشي ينتدب رئيس حكومة مكسور الجناح ليحكم من ورائه

6ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الثلاثاء 19/11/2019

22 ربيع الأول 1441

السنة 42 العدد 11533

Tuesday 19/11/2019

42nd Year, Issue 11533

# العرب

## الشيخ صباح الأحمد ينزع فتيل الانفجار الحكومي في الكويت

السياسي قبل سنوات، ويحاولون العودة الآن من بوابة ما يسمونه "مكافحة الفساد".

وكان الشيخ جابر المبارك حازماً في رفض تولي المسؤولية قبل تبرئته من القضاء، في ظل الاتهامات التي وجهت إليه، وهو ما ظهر جلياً في كتاب اعتذاره الذي رفعه إلى أمير الكويت.

وتشدد على ضرورة أن يثبت أولاً براءة ذمته أمام القضاء، مستنداً بما عجت به وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي من افتراءات وإدعاءات بها شبهة مساس بدمتي وإخلائي بالقسم العظيم الذي أقسمته مراراً أمام الله ثم أمام أمير الكويت وأمام مجلس الأمة وأهل الكويت جميعاً.

ووصف الاتهامات الموجهة إليه بأنها "أكاذيب لا صلة لها بالحقيقة صادرة بكل أسف من زميل وأخ تربطني به زمالة ورابطة أخوة وصداقة امتدت لأكثر من أربعين عاماً ناهيك عما ينطوي عليه تصرفه من تداعيات بالغة الخطورة على مختلف الأصعدة ولاسيما أننا في دولة القانون والمؤسسات"، في إشارة إلى الوثائق التي سربها الشيخ ناصر الصباح نجل أمير الكويت.

وبعث الأمير برسائل طمأنة للشعب في خطاب ألقاه مساء الإثنين من خلال تأكيد على نزاهة القضاء مشدداً على أنه "لن يفلت من العقاب أي شخص مهما كانت مكانته إذا ثبت اعتدائه على المال العام".

وأكد الشيخ صباح الأحمد على إيمانه "بحرية التعبير لكننا لن نسمح بما يهدد أمن البلاد واستقرارها"، ودعا إلى "التوقف صفاً واحداً في وجه من يحاول العبث بأمن الوطن".

ويتوقع أن تكون الخطوة اللاحقة من الأمير تكليف وزير الخارجية الحالي الشيخ صباح الخالد بتشكيل الحكومة الجديدة، وهو رجل دبلوماسي معروف بهدوئه وصرافته وبعده عن الصدامات، وتأتي هذه الخطوات من قبل أمير الكويت انطلاقاً من معرفته بأن هناك مخططات تستهدف استقرار البلاد، وهي أكبر من الشعارات المرفوعة بمكافحة الفساد، وكان التمهيد لها واضحاً في التقاطرة الأخيرة بساحة الإرادة التي شارك بها الآلاف، ورفعت خلالها مطالب غير متسقة، من قضية "البدون" إلى حل المجلس وانتقاد الحكومة وصولاً إلى الشعارات الكلاسيكية المطالبة بمكافحة الفساد.

● الكويت - نجح أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد في نزع فتيل الانفجار الذي يلوح في الأفق الحكومي، عبر سلسلة إجراءات "غير مسبقة"، تهدف إلى ضمان الاستقرار ومنع تفاقم الصراع بين الشيوخ الذي طفا على السطح بشكل علني في الآونة الأخيرة.

وفي أول قراراته، أصدر الشيخ صباح الأحمد، مرسوماً أميرياً بإعفاء نجله، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية خالد الجراح من تصريف الأعمال في الحكومة المستقلة.

وبهذا القرار الذي وصفه مراقبون بـ"الحكيم" أبعد أمير الكويت الوزيرين عن المشهد السياسي وقطع الطريق أمام عودتهما إلى الحكومة الجديدة، لاسيما أن الشيخ ناصر ارتكب "أخطاء كبرى"، برأي كثيرين، كان آخرها تسريته وثائق ومستندات عن ضلوع وزير الداخلية، ومعه ضمناً رئيس الوزراء، بصفتها وزيرين سابقين للدفاع (الثاني بالأصالة) والأول بالوكالة في سنوات سابقة)، بملفات فساد، في ما بات يعرف في الكويت بـ"قضية صندوق الجيش".

وقضى القرار الثاني بتكليف رئيس الوزراء المستقل جابر المبارك بتشكيل الحكومة الجديدة، رغم إدراكه أنه سيقتدر، وهو ما حصل فعلاً بعد دقائق من التكليف.

وكان واضحاً أن قرار الأمير بالتكليف هدفه حفظ ماء وجه جابر المبارك الذي لم يكن قادراً على الاستمرار في منصبه، لأنه سيكون هدفاً لعدد من النواب، وهو ما ظهر جلياً من خلال مواقفهم المسبقة في الأيام القليلة الماضية عن نيتهم استجوابه وصولاً إلى سحب الثقة عنه. وتنتهي ولاية مجلس الأمة الحالي العام المقبل، وعادة ما تشهد هذه الفترة تصعيداً من بعض النواب من خلال طرح اقتراحات شعبية يدرسون أنها غير قابلة للإقرار، يهدفون من خلالها إلى زيادة شعبيتهم قبيل الانتخابات.

لكن أوساطاً سياسية تقول إن اعتذار المبارك لا تقتصر أسبابه على عدم قدرته على إدارة الحكومة في ظل وصول الصراع السياسي إلى مستويات غير مسبوقة، وإنما ينطلق أيضاً من حرصه على الاستقرار وإدراكه أن الحملة التي قادها الشيخ ناصر الصباح ضد وزير الداخلية، وراعها شيوخ آخرون وناقضون سبق أن خرجوا من المشهد

## «قمة سرية» بين الإخوان والحرس الإيراني برعاية تركية لاستهداف السعودية وثائق مسربة تكشف إمبراطورية النفوذ الإيراني في العراق

بغداد - لا يمثل النفوذ الإيراني في العراق سوى واجهة خفيفة لإمبراطورية أعمق وأكثر تأثيراً في المنطقة، ووظفت أوقافاً مختلفة بينها جماعة الإخوان المسلمين لاستهداف أكثر من جهة بينها السعودية.



### أذرع الحرس في الخارج يحركها المرشد

رشاوى للمسؤولين العراقيين، إذا لزم الأمر.

وذكرت الوثائق أيضاً أن رؤساء الوزراء السابقين نوري المالكي وجابر العبادي وإبراهيم الجعفري، ووزير الداخلية السابق، بيان جبر، ورئيس البرلمان السابق سليم الجبوري، هم سياسيون لهم صلات وثيقة بإيران.

ووفقاً لصحيفة "نيويورك تايمز" تمكنت طهران من حصد المزيد من المكاسب والنفوذ بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق في العام 2011. وقال التقرير إن هؤلاء لجأوا بعد ذلك إلى إيران، وقدموا معلومات عن عمليات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي. آي. إي) في العراق، مقابل أموال.

وفي أحد الأمثلة، تشير الصحيفة إلى أن ضابطاً في الاستخبارات العسكرية العراقية سافر من بغداد إلى مدينة كربلاء المقدسة لدى الشيعة، للمساءلة في المخابرات الإيرانية. وخلال الاجتماع، قال المسؤول العراقي إن رئيسه، الفريق حاتم المكصومي، أخبره أن ينقل رسالة إلى إيران مفادها أن "جميع استخبارات الجيش العراقي تحت امرك".

وأرسلت إلى "ذي إنترست" من قبل شخص رفض الكشف عن نفسه.

وقال المصدر المجهول، الذي رفض الكشف بالصحافي، إنه يريد أن "يرى العالم ما تفعله إيران في بلدي العراق". ويكشف التسريب غير المسبوق عن تأثير طهران الهائل في العراق، والذي يعرض سنوات من العمل الشاق الذي قام به الجواسيس الإيرانيون لاختيار قادة البلاد، ودفع رواتب الوكلاء العراقيين الذين يعملون من أجل الأميركيين لتبديل مواقفهم والتسلسل إلى كل جانب من جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والدينية في العراق.

وتصف العديد من الوثائق الحياة الحقيقية التي كان يعيشها الجواسيس، حيث يتم ترتيب الاجتماعات في الأتلة المظلمة وفي مراكز التسوق أو تحت غطاء رحلة صيد أو حفلة عيد ميلاد. كما يسلك المخبرون طرقاً متعرجة عند الذهاب إلى الاجتماعات للتهرب من المراقبة. ويترصدون في مطار بغداد ويلتقطون صوراً للجنود الأميركيين ويراقبون الرحلات الجوية للتحالف. ويتلقى العملاء هدايا من الفستق والكولونيا والزعفران. كما يقدمون

العمل ضد السعودية. وكشفت التقارير الاستخباراتية الإيرانية المسربة "صورة مفصلة عن مدى القوة التي عملت فيها طهران لترسيخ نفسها في الشؤون العراقية، والدور الفريد للجنرال قاسم سليمان".

ويعتبر سليمان رجل طهران الأساسي في العراق. ودأب على زيارة بغداد خلال الانتفاضة الشعبية ضد النفوذ الإيراني، حيث ترأس اجتماعات في بغداد والنجف خلال الأسابيع الأخيرة، لإقناع الأحزاب السياسية برص الصفوف حول رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي.

وفي إحدى الوثائق المسربة، يوصف عبدالمهدي بأنه كانت له "علاقة خاصة" بطهران حين كان وزيراً للنظف في العراق في العام 2014، وهذا ما يفسر صعود اسمه في 2018 لرئاسة الوزراء وتمسك إيران بعدم التضحية به، رغم الإشاعات المضللة التي رافقتها والتي تشير إلى أنه ورقة أميركية لا تعارضها إيران.

وقالت الصحيفة والموقع الأميركي إنهما تحققاً مما يقارب 700 صفحة من تقارير كتبت في عامي 2014 و2015 من قبل وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية،

وكشفت وثائق مسربة عن أنشطة الاستخبارات الإيرانية عن "قمة سرية" عقدت في أحد فنادق تركيا وجمعت مسؤولين في فيلق القدس مع قيادات إخوانية، بعد أشهر من الإطاحة بالرئيس المصري الراحل محمد مرسي، وكان الهدف هو السعودية.

وأكد وفد الإخوان، وفق الوثائق التي نشرتها صحيفة "نيويورك تايمز" وموقع "ذي إنترست" الإلكتروني، الإثنين، أنه "ينبغي التركيز على أرضية مشتركة للعدو، وأن العدو المشترك لكل منهما هو كراهتهما للسعودية".

ورغم الخلافات بشأن الملف السوري، فقد بحث الطرفان إمكانية التعاون ما بين الحوثيين والإخوان في اليمن (حزب الإصلاح) لتقليل الصراع بينهما وإدارته لاستهداف السعودية.

وأظهرت الوثائق أن وفد الإخوان سعى في بداية الاجتماع، لأن تكون له "اليد الطولى"، بأنه نكر فيلق القدس، بأنه يمتلك نفوذاً وحضوراً في 85 دولة. وتحدث الوفد الإخواني في البداية أيضاً، حول وجود خلافات واضحة بين الجماعة وإيران، التي وصفها بأنها ممثل للشيعة في العالم الإسلامي، فيما وصف الإخوان أنفسهم بأنهم "ممثل السنة في العالم الإسلامي".

وأشار وفد الإخوان، وفقاً للوثائق إلى أنه "ينبغي التركيز على أرضية مشتركة للتعاون، ونعتقد أن العدو المشترك لكل منا هو السعودية".

700

### صفحة مسربة تكشف السطوة الإيرانية على الحكومة العراقية

وأظهرت الوثائق أن قائد فيلق القدس بالحرس الثوري قاسم سليمان هو الحاكم الفعلي للعراق، وأن أنشطته امتدت إلى ما هو أبعد من خلال شبكات علاقات نجحت في استخدام الإخوان المسلمين الهاربين إلى تركيا في

## رئيس الحكومة اليمني وفريق وزاري مصغر في عدن لإدارة ملف الخدمات

### تكتل سياسي جنوبي جديد لإرباك تنفيذ اتفاق الرياض

التزام سياسي في الوقت الذي ستكون أي تحركات مقابلة من قبل المجلس الانتقالي محكومة بنصوص اتفاق الرياض، وهو ما يفسر وفقاً لمراقبين حالة الدعم التي تتلقاها هذه المكونات الطارئة التي ستعمل على ابتزاز اللجنة المشتركة بقيادة التحالف العربي الضامنة لتنفيذ اتفاق الرياض وبرنامجه المرزمن، في الوقت الذي ستنهك فيه الأطراف الموقعة على الاتفاق في معركة طويلة لتفسير بنود الاتفاق.

ويربط مراقبون بين التصعيد السياسي والإعلامي المتمثل في استمرار بعض المحسوبين على الحكومة في مهاجمة المجلس الانتقالي ودول التحالف العربي وبين التحركات

وحذرت مصادر سياسية يمنية مطلعة من الدور الذي تلعبه بعض الأطراف القوي داخل الحكومة اليمنية والتي لا تزال تتمتع بصفة رسمية بينما تقوم بإطلاق تصريحات ومواقف معادية للتحالف العربي ومناهضة لاتفاق الرياض، كما هو الحال مع وزير الدفاع والنقل الذين أكدوا مصادر "العرب" توجههما خلال الساعات القادمة لإعلان عن تكتل سياسي جديد يضع على عاتقه مهمة تقويض اتفاق الرياض انطلاقاً من أجندة موهلة من قطر تعمل على إرباك التحالف العربي. وفتحت مصادر "العرب" إلى أن المكونات الجنوبية الجديدة التي سيتم الإعلان عنها ستكون متحيزة من أي

إلى عدن حدد رئيس الوزراء اليمني أولويات عمله. وقال "وصلنا إلى عدن والتحديات أمامنا كبيرة، لكن إرادتنا جميعاً أقوى للمضي قدماً في تطبيق اتفاق الرياض وبما يضمن ويؤسس لمرحلة جديدة من حضور الدولة ومؤسساتها وبمشاركة كل الأطراف الوطنية. نؤخذ جهودنا جميعاً اليوم لهزيمة المشروع الإيراني في اليمن واستعادة الدولة".



معين عبدالملك حضور الدولة في عدن يعني عودتها للممارسة مسؤولياتها

اعترض ممثلو المجلس الانتقالي في اللجنة المشتركة على عودة عدد من الوزراء المتهمين بالتورط في تاجيج الأحداث التي شهدتها عدن وأبين وشبوة، فيما تم التوافق على عودة الوزراء المرتبطين بالجانب المالي والخدمي، للبدء بتنفيذ المرحلة الأولى من اتفاق الرياض الذي ينص على مباشرة رئيس الحكومة الحالية عمله في عدن بعد أسبوع واحد من التوقيع على الاتفاق، وتفعيل كافة مؤسسات الدولة، والعمل على صرف الرواتب والمستحقات المالية لمنسوبي جميع القطاعات العسكرية والأمنية والمدنية. وفي سلسلة تغريدات نشرها على صفحته الرسمية في تويتر فور وصوله

● عدن - تأكيداً لما نشرته "العرب" في وقت سابق، وصل رئيس الحكومة اليمنية معين عبدالملك إلى العاصمة المؤقتة عدن برفقة نائب رئيس الوزراء سالم الخنيزي ممثل الحكومة في توقيع اتفاق الرياض، وعدد من طاقم الحكومة المرتبطين بالجانب المالي والخدمي مثل وزراء المالية والكهرباء والاتصالات والتعليم العالي والإدارة المحلية. وأكدت مصادر سياسية يمنية لـ"العرب" أن الأسماء التي رافقت رئيس الحكومة خضعت للنقاش خلال الأيام الماضية داخل اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاق الرياض التي تضم التحالف العربي والحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، ووفقاً للمصادر فقد